Alq J Sci. 2026;2(11):1081-1099
https://doi.org/10.69667/ajs.261108
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

التحكيم الدولي كأداة من أدوات الدبلوماسية الوقائية

صلاح الفيتوري مسعود كرغول

كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الزنتان، ليبيا

s.krgool@uoz.edu.ly

الملخص

تتناول هذه الدراســة العلاقة بين الدبلوماســية الوقائية والتحكيم الدولي في ســياق التغيرات التي طرأت على النظام الدولي الحديث، حيث تراجع استخدام القوة والنزاعات تدريجيًا لصالح التواصل والتفاوض والوسائل السلمية وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الدبلوماسية الوقائية قد تطورت لتصبح آلية حاسمة للحفاظ على السلام والاستقرار العالميين فهي اليوم أكثر من مجرد أداة للتواصل بين الدول، بل هي وسيلة فعالة لإدارة النزاعات ومنع تفاقمها كما أنه تركز الدراســة على التحكيم الدولي باعتباره أحد أقدم وأهم أســاليب حل النزاعات، والذي تطور من أداة عرفية إلى آلية مؤسسية معترف بها في العلاقات الدولية المعاصرة. وتستعرض الدراسة التطور التاريخي للدبلوماسية من منطق القوة إلى منطق التفاهم والتسوية السلمية. إضافة إلى ذلك، تؤكد الدراسة على الوظيفة السياسية والدبلوماسية للتحكيم الدولي، وتدرسه كأداة للدبلوماسية الوقائية، التي تساعد على ضــبط التوترات الســياســية والقانونية قبل تحولها إلى مواجهات عســكرية. نظراً للتحديات الســياســية والأمنية المعقدة التي واجهتها ليبيا بين عامي 2011 و2025، اعتمدت هذه الدراسة منهجاً وصـفياً تحليلياً، مدعوماً بتحليل استقرائي ونقدي للمصـادر السـياسـية والدبلوماسـية وخلصـت الدراسة إلى أن التحكيم الدولي أداة فعّالة في سياق الدبلوماسية الوقائية، إذ يُقلل من احتمالية التصعيد، ويزيد من فرص التوصل إلى حل سلمي، ويدعم الاستقرار الإقليمي والتعاون الدولي ولضمان معالجة النزاعات بطريقة تُقلل من آثارها السياسية والاقتصادية والإنسانية، أكدت الدراسة أيضاً أن نجاح الدبلوماسية الوقائية يتطلب وجود إرادة سياسية صادقة وتنسيق فعّال بين الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية.

الكلمات المفتاحية: التحكيم الدولي، السلام والأمن الدوليان، النزاعات الليبية، الدبلوماسية الوقائية، إدارة النزاعات.

Abstract

This study examines the relationship between preventive diplomacy and international arbitration within the context of changes in the modern international system, where the use of force and conflict has gradually declined in favor of communication, negotiation, and peaceful means. The study begins with the fundamental premise that preventive diplomacy has evolved into a crucial mechanism for maintaining global peace and stability. It is now more than just a tool for communication between states; it is an effective means of managing conflicts and preventing their escalation. The study focuses on international arbitration as one of the oldest and most important methods of conflict resolution, which has evolved from a customary practice to a recognized institutional mechanism in contemporary international relations. The study reviews the historical development of diplomacy from a logic of force to one of understanding and peaceful settlement. Furthermore, the study emphasizes the political and diplomatic function of international arbitration, examining it as a tool of preventive diplomacy that helps to contain political and legal tensions before they escalate into military confrontations. Given the complex political and security challenges Libya faced between 2011 and 2025, this study adopted a descriptive-analytical approach, supported by inductive and critical analysis of political and diplomatic sources. The study concluded that international arbitration is an effective tool in the context of preventive diplomacy, as it reduces the likelihood of escalation, increases the chances of reaching a peaceful solution, and supports regional stability and international cooperation. To ensure that conflicts are addressed in a way that minimizes their political, economic, and humanitarian impacts, the study also emphasized that the success of preventive diplomacy requires genuine political will and effective coordination among international and regional actors.

Keywords: International arbitration, international peace and security, Libyan conflicts, preventive diplomacy, conflict management.

Copyright *Author (s) 2026. Distributed under Creative Commons CC BY 4.0*
Received: *11-09-2026 -* ***Accepted:*** *10-11-2026 -* ***Published:*** *18-11-2026*

Alq J Sci. 2026;2(11):1081-1099
https://doi.org/10.69667/ajs.261108
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

المقدمة

برزت الدبلوماسـية كقوة محورية في العلاقات الدولية الحديثة متحولةً من الاعتماد التاريخي على القوة والصـراع إلى التواصـل والتفاوض. وقد أدى هذا التطور إلى تغيير جذري في كيفية تفاعل الحكومات، مؤكدًا على الحوار بدلًا من القوة لحل النزاعات. باتت الدبلوماسية اليوم عنصـرًا أسـاسـيًا للتعاون بين الدول، إذ تُسـهم في منع الأزمات العسـكرية وتُرسّـخ إطارًا لإدارة العلاقات السياسية، وقد عزز إنشـاء المؤسـسـات الدولية هذا التوجه، مشـجعًا الحكومات على إعطاء الأولوية للقنوات الدبلوماسية في معالجة النزاعات والحفاظ على الاسـتقرار العالمي. في نهاية المطاف، تُشـكل الدبلوماسـية آلية حيوية للسلام والاستقرار في النظام الدولي المعاصر، متجاوزةً دورها التقليدي كمجرد وسيلة للتواصل بين الحكومات. [1]

يُعدّ التحكيم من أقدم أسـاليب حل النزاعات في تاريخ البشـرية، إذ تطوّر بالتوازي مع الحضـارات القديمة التي سـعت إلى معالجة الخلافات الناجمة عن تضـارب المصـالح. في البداية، كانت القوة هي التي تُملي النتائج، مما أدى إلى عدم اسـتقرار المجتمعات، ومع انتقال المجتمعات إلى أشـكال أكثر تنظيمًا، بما في ذلك الأنظمة القبلية، أصبحت أطراف ثالثة، كأفراد المجتمع المحترمين أو قادته، عنصـرًا أسـاسـيًا في الوسـاطة في النزاعات، وتعزيز التواصـل، والحدّ من الاعتماد على القوة مهّد هذا التطور الطريق لظهور آليات الدولة المنظمة كالمحاكم، بينما ظلّ التحكيم نهجًا حيويًا ومكملاً، لا سـيما في اليونان ومصر القديمتين، لحل النزاعات، مثل النزاعات الحدودية والتجارية.[2]

ويُسلّط هذا النص الضوء على الفهم المبكر للوسائل السلمية، ولا سيما التحكيم، في تنظيم العلاقات ومنع النزاعات بين الدول الأوروبية. ومن الجدير بالذكر أن لجوء إنجلترا إلى التحكيم يُجسّـد تحولاً نحو الاعتراف به كنهجٍ منهجي لحل النزاعات. ويؤكد هذا السياق التاريخي أن التحكيم لم يقتصـر دوره على كونه إجراءً قضـائياً فحسـب، بل كان أيضـاً أداةً إنسـانية وسياسية تهدف إلى إدارة النزاعات، والحد من العنف، وضـمان الاسـتقرار في المجتمعات والكيانات السياسية.[3]

وبرز التحكيم الدولي كطريقة أسـاسـية لحل النزاعات بين الدول والأفراد والشـركات العاملة في التجارة والاسـتثمار الدوليين. وتشـير التقارير إلى زيادة سنوية في نشاط التحكيم وإنشاء مراكز جديدة لتلبية هذا الطلب. ويعكس تطور التحكيم الدولي ليصبح مادة أكاديمية رسمية تحديثات الدول لقوانينها وتخصـص مكاتب المحاماة والمحاسـبة، بدعم من العديد من المؤتمرات، ولم يعد التحكيم الدولي مجرد إجراء قانوني، بل أصـبح أداة سـياسـية ودبلوماسـية، تُسـهم في منع النزاعات المسلحة وتعزيز الاستقرار الإقليمي والعالمي، ومن خلال تيسير الحلول الودية وتعزيز التعاون الدولي، ويُعترف بالتحكيم الدولي بشكل متزايد كعنصر حاسم في تحقيق السلام والأمن العالميين. [4]

مشكلة الدراسة

لا تزال النزاعات بين الدول تشـــكل تهديدًا كبيرًا للأمن الإقليمي والعالمي، على الرغم من التقدم المحرز في إدارة العلاقات الدولية. ويمكن أن تتصـــاعد النزاعات السياسية والاقتصادية والحدودية إلى أزمات إذا لم يتم احتواؤها بفعالية، مما يؤكد الحاجة إلى أدوات دبلوماسية وقائية منظمة وتفتقر العديد من الدول إلى المعرفة اللازمة لاستخدام هذه الأدوات لتحقيق استقرار العلاقات الدولية، كما أنها لا تمتلك آليات واضحة في هذا الشأن. وعلى الرغم من الاعتراف بالتحكيم الدولي كطريقة فعالة لحل النزاعات، إلا أن إمكاناته كأداة دبلوماسية وقائية لتجنب التوترات السياسية لم تُستكشف بشكل كافٍ. ويهدف هذا المشروع إلى دراسة استخدام التحكيم لمنع تصعيد النزاعات والحفاظ على العلاقات السياسية والاقتصادية، مع دراسة القيود التي تؤثر على فعاليته كأداة سياسية.

[1] إسهام عبدالله الإرياني. (2021). الوسائل الدبلوماسية لتسوية المنازعات الدولية دراسة حالة اليمن. Journal of Arts, (18), 564-591. ص 501.
[2] عبد التواب، أحمد بكري محمد. (2022). الأساس القانوني للتحكيم الدولي. المجلة القانونية: مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية. ص 1876 – 1877.
[3] عبد التواب، أحمد بكري محمد. (2022). الأساس القانوني للتحكيم الدولي. المجلة القانونية: مرجع سابق. ص 1877.
[4] Blackaby, N., Partasides, C., Redfern, A., & Hunter, M. (2009). An overview of international arbitration. Redfern & Hunter on International Arbitration, p.1.

Copyright Author (s) 2026. Distributed under Creative Commons CC BY 4.0
Received: 11-09-2026 - **Accepted:** 10-11-2026 - **Published:** 18-11-2026

Alq J Sci. 2026;2(11):1081-1099
https://doi.org/10.69667/ajs.261108
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

السؤال الرئيسي للدراسة

كيف يمكن للتحكيم الدولي أن يُوظف كأداة دبلوماســـية وقائية فعّالة لمنع تصـــاعد النزاعات الدولية واحتواء التوترات بين الدول، بما يعزز الســـلم والاستقرار في العلاقات الدولية المعاصرة؟

أهداف الدراسة

1) إدراك كيف تطورت الدبلوماسية من منطق القوة إلى التفاوض والتحكيم في إدارة المشكلات الدولية.
2) تحليل التحكيم الدولي كوسيلة سياسية وتاريخية لتسوية النزاعات بين الدول والشعوب والمنظمات.
3) إبراز أهمية التحكيم الدولي في منع تصعيد النزاعات السياسية والاقتصادية العالمية.

تساؤلات الدراسة

1) كيف حلّ استخدام الأساليب السلمية لحل النزاعات بين الدول محل منطق القوة في الدبلوماسية؟
2) ما الدور الذي لعبه التحكيم الدولي تاريخيًا في تسوية النزاعات بين الدول والمجتمعات؟
3) كيف تطور التحكيم الدولي ليصبح أداة دبلوماسية وسياسية حديثة لحل النزاعات قبل تفاقمها؟

أهمية الدراسة

تتناول هذه الدراسة الأهمية السياسية للتحكيم الدولي في حل النزاعات بين الدول سلمياً، مما يعزز الاستقرار في النظام الدولي ويحول دون تصعيدها عسكرياً، وتُبرز الدراسة التحكيم الدولي كأداة دبلوماسية لإدارة النزاعات، تُمكّن من اتباع نهج استباقي لتجنب الأزمات، ويسهم البحث في فهم دوره في منع النزاعات وأهميته لصـــناع القرار الســـياســـي والـدبلومـاســـي. ومن خلال تقـديم رؤى حول الاســـتخـدام العملي للتحكيم الدولي، تدعو الدراســـة إلى تطوير تدابير وقائية لتعزيز التعاون بين الدول والحد من المخاطر التي تؤثر على التجارة العالمية. وتهدف الدراســـة في نهاية المطاف إلى تعزيز الثقافة الدبلوماسية وتقديم توصيات لإدماج التحكيم في السياسات الدولية المستقبلية لتعزيز السلام والاستقرار الدائمين.

فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: يُسهم التحكيم الدولي في منع تصعيد النزاعات بين الدول إلى حروب عسكرية.

الفرضية الثانية: يُعدّ التحكيم الدولي سلاحًا دبلوماسيًا وقائيًا فعالًا لإدارة التوترات السياسية بين الدول.

الفرضية الثالثة: تتحسن قدرة الدول على الحفاظ على علاقات سياسية واقتصادية متناغمة من خلال اللجوء إلى التحكيم الدولي.

منهجية الدراسة

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراســة على المنهج الوصــفي التحليلي، باعتباره من المناهج المناســبة لدراســة وتحليل دور التحكيم الدولي كأداة من أدوات الدبلوماســية الوقائية في إدارة النزاعات الدولية، وذلك من خلال وصف المفاهيم والأسس القانونية والسياسية المرتبطة بالتحكيم الدولي والدبلوماسية الوقائية، وتحليل طبيعة العلاقة بينهما، ومدى إسهام التحكيم الدولي في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والحد من احتمالات تصعيدها. كما تستعين الدراسة بمنهج دراســة الحالة من خلال تناول التجربة الليبية نموذجًا تطبيقيًا، بهدف التعرف على واقع التحكيم الدولي وأهميته في تســوية النزاعات وتعزيز الاســتقرار السياسي والاقتصادي والعلاقات الدولية.

Copyright Author (s) 2026. Distributed under Creative Commons CC BY 4.0
Received: 11-09-2026 - **Accepted:** 10-11-2026 - **Published:** 18-11-2026

Alq J Sci. 2026;2(11):1081-1099
https://doi.org/10.69667/ajs.261108
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة المصادر والوثائق والمراجع العلمية والقانونية والسياسية المرتبطة بموضوع التحكيم الدولي والدبلوماسية الوقائية، وتشمل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والوثائق الرسمية، والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية، والدراسات والبحوث الأكاديمية ذات الصلة، مع التركيز على السياق الليبي.

عينة الدراسة

تعتمد الدراسة على عينة قصدية من المصادر والوثائق والدراسات المرتبطة بموضوع البحث، والتي تم اختيارها وفقًا لمدى ارتباطها بالتحكيم الدولي والدبلوماسية الوقائية وإدارة النزاعات الدولية، مع التركيز على المصادر المتعلقة بالحالة الليبية، بما يساعد على تحليل موضوع الدراسة والوصول إلى نتائج مرتبطة بأهدافها.

أدوات جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على جمع البيانات والمعلومات من خلال المصادر الأولية والثانوية، وذلك على النحو الآتي:

1- **المصادر الأولية:** تشمل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والوثائق الرسمية، والتشريعات والقوانين ذات الصلة بالتحكيم الدولي، والتقارير والمستندات الصادرة عن الجهات والمؤسسات الرسمية والمنظمات الدولية والإقليمية.

2- **المصادر الثانوية:** تشمل الكتب والمراجع العلمية، والمقالات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المحكمة، والرسائل الجامعية، والدراسات السابقة التي تناولت التحكيم الدولي والدبلوماسية الوقائية وإدارة النزاعات الدولية.

إجراءات الدراسة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الإجراءات المنهجية، تمثلت في جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث، وتصنيفها وتحليلها وفقًا لمحاور الدراسة، ثم دراسة العلاقة بين التحكيم الدولي والدبلوماسية الوقائية، وتحليل دورهما في إدارة النزاعات الدولية وتسويتها بالوسائل السلمية، مع توظيف دراسة الحالة الليبية في توضيح الجوانب التطبيقية للموضوع، وصولًا إلى استخلاص النتائج وتقديم التوصيات المناسبة.

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة من عام 2011 حتى عام 2025، نظرًا لما شهدته هذه الفترة من تحولات سياسية وأمنية واقتصادية في ليبيا، وما ترتب عليها من تطورات أثرت في طبيعة النزاعات والعلاقات الدولية، مع الاستفادة من التطورات التاريخية السابقة عند الحاجة إلى تفسير موضوع الدراسة.

الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية للدراسة في دولة ليبيا باعتبارها مجال التطبيق في دراسة الحالة، مع تناول الجوانب الدولية والإقليمية المرتبطة بالتحكيم الدولي والدبلوماسية الوقائية، والاستعانة بالمنظمات والمؤسسات ومراكز التحكيم الدولية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة

1. **الكثيري, & سعيد مسعود. (2025). مفهوم التحكيم الدولي وطبيعته القانونية**

يُعدّ التحكيم آليةً مهمةً لحلّ النزاعات، معترفًا بها في النقاشات القانونية والاقتصادية العالمية والمحلية. وهو بمثابة الطريقة التقليدية لتسوية النزاعات التجارية الدولية، مما أدى إلى إنشاء معاهد بحثية متخصصة وإبرام اتفاقيات دولية. تُمكّن هذه العملية الأطراف من تجنّب التقاضي أمام المحاكم، والاستفادة من الخبرات المتخصصة، والتعامل بكفاءة مع القوانين المتضاربة. يُقدّر التحكيم لسرعته وفعاليته من حيث التكلفة، وللحرية التي يمنحها للأطراف في تحديد الإجراءات والقوانين المطبقة. مع ازدياد العولمة والتنمية الاقتصادية، أصبح التحكيم ضروريًا في المجتمعات الحديثة لإدارة النزاعات

Copyright Author (s) 2026. Distributed under Creative Commons CC BY 4.0
Received: 11-09-2026 - **Accepted:** 10-11-2026 - **Published:** 18-11-2026

Alq J Sci. 2026;2(11):1081-1099
https://doi.org/10.69667/ajs.261108
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

الناشـــئة عن المعاملات التجارية. وبينما تبقى المحاكم الحكومية هي الطريقة المعتادة لحلّ النزاعات، فإن الأنظمة القانونية تســـمح عمومًا بالتحكيم، باستثناء حالات محددة لا يُسمح فيها بالتوفيق.[1]

2. **حفناوي، & مدلل. (2013). ولم يتم تحديد كآلية كآلية لحفظ السلـم لتوضيح الدوليين**

لم يُجرَ تعديل جوهري على ميثاق الأمم المتحدة، الذي وُضِـــعَ قبل أكثر من ســـتين عامًا، على الرغم من التغيرات الكبيرة التي طرأت على العلاقات الدولية. ومن المســـلّم به ضـــرورة مراجعة الوثائق الدولية دوريًا لضـــمان مواكبتها للتطورات ومعالجة أوجه التناقض، كما هو مُبيّن في المادة 109 من الميثاق. وقد أثّر غياب هذه المراجعات سلبًا على العلاقات الدولية وفعالية الأمم المتحدة في صون السلام والأمن. واستجابةً لذلك، برزت الدبلوماسية الاستباقية كاستراتيجية لتعزيز دور الأمم المتحدة ومنع تصعيد النزاعات، وبالتالي تعزيز الاستقرار والأمن العالميين.[2]

3. **فاطمة الزهرة, & مريني. (2018). التحكيم وإشكالاته القانونية في العلاقات التجارية الدولية**

يُعدُّ التحكيم من أبرز الســـبل البديلة لتســـوية الخصـــومات في التعاملات الدولية، لكونه يتوافق مع متطلبات التجارة الدولية ويدعم تنمية العلاقات الدولية، وبسبب أهمية التحكيم، تأسست جهات متخصصة به، كما عُقدت اتفاقيات دولية عديدة، ونال اهتمام مختلف التشريعات. يقوم التحكيم بشكل رئيسي على اختيار أطراف الخصومة بأنفسهم حُكّامهم، ويتميز بالسرعة وضمان خصوصية النزاع وقلة الإجراءات وسهولتها، خلافاً للقضاء التقليدي الذي يتميز بإطالة الإجراءات وعدم ضـــمان ســـرية الخصـــومة علاوة على غياب الخبرة الفنية لدى القضـــاة ورغم المزايا المتنوعة التي تحيط بالتحكيم كوسـيلة بديلة لحسـم النزاعات، فقد أثبت الواقع العملي وجود العديد من المعضـلات سـواء أثناء إبرام اتفاقية التحكيم أو عند ظهور نتائج تلك الاتفاقية على التحكيم.[3]

4. **Zyck, S. A., & Muggah, R. (2012). Preventive diplomacy and conflict prevention: Obstacles and opportunities**

الدبلوماسية الوقائية، وتفادي النزاعات، وأشكال التدابير الاحترازية الأخرى الهادفة إلى إيقاف الحروب المسلحة قبل تفاقمها إلى عنف واسع النطاق، هي محط نقاش محموم. وعلى الرغم من ترقيتها إلى معيار في الأمم المتحدة، حيث نوقشـت في الجمعية العامة وتناولت في تقارير بارزة من الأمين العام، فإن الدبلوماسية الاستباقية ومنع الصراع ما زالا يواجهان تحديات جسيمة. بالاعتماد على مشاورات رفيعة المستوى حديثة

5. **Kenkel, B. (2018). Diplomatic relations and conflict management: A dynamic analysis.**

تبحث هذه الدراسـة فيما إذا كانت العلاقات الدبلوماسـية الرسمية تُسـهم في إحلال السـلام بين الدول أم أنها مجرد نتيجة لوجودها، وذلك باسـتخدام بيانات جديدة حول التغيرات في التمثيل الدبلوماسـي الأمريكي ونموذج تحليل القرار الديناميكي. وتميز الدراسـة بين الآثار قصـيرة المدى وطويلة المدى لهذه العلاقة. وتشـير النتائج إلى ديناميكية متبادلة: فالعلاقات الدبلوماسـية تحفز الولايات المتحدة على اتخاذ إجراءات سـلمية، بينما تزيد النزاعات المسـتمرة من احتمالية قطع هذه العلاقات، وهذا يوحي بأن العلاقات الدبلوماسـية تُعد اسـتراتيجية التزام طويلة المدى، تردع النزاعات أثناء الأزمات وتعزز الاستقرار الدولي.[4]

[1] الكثيري, & سعيد مسعود. (2025). مفهوم التحكيم الدولي وطبيعته القانونية. مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية, 8(1), 821-841.
[2] حفناوي، & مدلل. (2013). ولم يتم تحديد كآلية كآلية لحـفظ السلـــم لتوضيح الدوليين (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضر بسكرة).
[3] فاطمة الزهرة, & مريني. (2018). التحكيم وإشكالاته القانونية في العلاقات التجارية الدولية. مجلة الفكر القانوني والسياسي, 2(1), 175-189.
[4] Kenkel, B. (2018). Diplomatic relations and conflict management: A dynamic analysis. SocArXiv. August, 1.

Copyright Author (s) 2026. Distributed under Creative Commons CC BY 4.0
Received: 11-09-2026 - **Accepted:** 10-11-2026 - **Published:** 18-11-2026

Alq J Sci. 2026;2(11):1081-1099
https://doi.org/10.69667/ajs.261108
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

التعليق على الدراسات السابقة

يُبرز البحث عن أنظمة فعّالة لحلّ النزاعات الدولية والتجارية أهمية التحكيم الدولي، كما ورد في دراســات الكاثري وســعيد مســعود (2025). وقد حدّدا خصائصه القانونية ومزاياه الإجرائية، مع التأكيد على دوره في العولمة. وفي سياق متصل، تناول الزهراء وماريني (2018) التحديات العملية في التحكيم رغم فوائده. وحدّد حفناوي ومدلال (2013) أوجه القصور في ميثاق الأمم المتحدة، واقترحا الدبلوماسية الوقائية كحلّ تكتيكي. كما ناقش زيك وموجاه (2012) تحديات منع النزاعات. وحلّل كينكل (2018) أثر الاتصــالات الدبلوماســية على إدارة النزاعات والســلام. وتعكس هذه الدراسات مجتمعةً اتجاهاً نحو أساليب بديلة سلمية لحلّ النزاعات، تجمع بين التحكيم والدبلوماسية الوقائية في السياقين التجاري والسياسي.

أوجه التشابه والإختلاف

تتناول جميع الدراســات التي تم فحصــها أســاليب تســوية المنازعات خارج نطاق المحاكم التقليدية، مع التركيز على دور التحكيم في اســتقرار التجارة العالمية. ومن الجدير بالذكر أن فاطمة الزهراء وماريني (2018)، والكثيري وسعيد مسعود (2025) يركزان على التحكيم، بينما يستكشف حفناوي ومادلال (2013)، وزيك وموجاه (2012)، وكينكل (2018) المنظمات الدولية والدبلوماسية من أجل حفظ السلام. وتشمل الاختلافات نطاق الدراســات، حيث تركز دراســات التحكيم على قطاع الأعمال والأطر القانونية، بينما تتناول دراســات أخرى ســياقات ســياســية أوســع. ومنهجياً، تستخدم أبحاث التحكيم أطراً نظرية وتحليلية، مثل تحليل السياسات الذي قدمه زيك وموجاه، وتقييمات الأثر الكمية التي أجراها كينكل.

الاطار النظري

أولًا: الإطار المفاهيمي والنظري للتحكيم الدولي

مفهوم التحكيم الدولي ونشأته وتطوره

نظراً لما يوفره التحكيم الدولي من فوائد للدول والمنظمات فإنه يحظى بأهمية بالغة ولكنه غالباً ما يطرح العديد من التحديات ويتجلى ذلك بوضــوح في دوره المحوري في مختلف المجالات، لا ســيما في ظل ازدياد حجم المعاملات التجارية، وانفتاح آفاق جديدة للاســتثمار الأجنبي والتبادل الاقتصــادي، ونموهما المتسارع، فضلاً عن عجز المحاكم الرسمية عن الفصل في هذه النزاعات.

مفهوم التحكيم الدولي

كان التحكيم وســيلةً أســاســيةً لحل النزاعات في القبائل العربية قبل الإســلام، لافتقارها إلى أنظمة تشــريعية رسمية وكان المتنازعون يتفقون على محكّمٍ معروفٍ بفضائل كالذكاء والعدل، ومن أبرز الشخصيات التي توسطت في نزاعاتٍ هامةٍ الحارث بن عوف وحرام بن سنان. كما اضطلعت النساء، مثل جمعة بنت حباس، بأدوارٍ في التحكيم. ومع مرور الزمن، تطور التحكيم من ممارســةٍ مســتقلةٍ عن المحاكم إلى أســلوبٍ متخصــصٍ يُفضّــل في التجارة الدولية، وغالبًا ما يُدرج في العقود لتسهيل حل النزاعات دون تدخلٍ حكومي.[1]

تعريف التحكيم لغة

يُعرَّف الاسـم الفعلي للتحكيم في اللغة العربية لغويًا بأنه "تعيين" أو "إسـناد" أمر ما إلى الحكم وتعيين شـخص ما كمحكم يعني طلب رأيه ويُشـار إلى الشخص المُعيَّن بالمحكم أو القاضي وتعيين شخص ما كمحكم على ممتلكات المرء يعني منحه سلطة اتخاذ القرار وقولنا: "عيّنا فلانًا قاضيًا لنا"، والذي يعني ضمنًا قبولنا حكمه فيما بيننا، هو تعبير آخر [2].

[1] ولد المختار. 2011 م .التحكيم الدولي في القانون الموريتاني (Doctoral dissertation, Université Mohamed Khider Biskra.). ص ص 6 – 7.
[2] نفس المرجع السابق، ص 7.

Copyright *Author (s) 2026. Distributed under Creative Commons CC BY 4.0*
Received: *11-09-2026 -* ***Accepted:*** *10-11-2026 -* ***Published:*** *18-11-2026*

Alq J Sci. 2026;2(11):1081-1099
https://doi.org/10.69667/ajs.261108
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

ويقال حكمت بالتشديد الرجل إذ فوضت الحكم إليه ، وحكموه فيما بينهم أمروه أن يحكم في الأمر أي يجعلوه حكما فيما بينهم وحاكمه خاصمه والمحاكمة المخاصمة قال تعالى : {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}[1] ويقال حاكمته إلى الحاكم أي خاصمته إليه ودعوته لحكمه، وحاكمته إلى الله دعوته إلى حكمه، واحتكموا أو تحاكموا إلى الحاكم، إذا رفعوا أمرهم إليه، وفي الحديث الشريف أو اليك حاكمت أي رفعت الحكم إليك ولا حكم إلا لك .[2]

لمحة عامة عن تاريخ التحكيم الدولي وتطوره: الماضي والحاضر

تطورت التحكيم الدولي من ممارسات قديمة إلى آلية قانونية منظمة لحل النزاعات. استُخدم التحكيم في البداية من قبل المدن اليونانية وسلطات العصور الوسطى، ثم تطور شكله الحديث بعد الحرب الأهلية الأمريكية، ولا سيما من خلال قضية يو إس إس ألاباما. وقد أرست مؤتمرات لاهاي لعامي 1899 و1907 قواعد إضافية لحل النزاعات سلميًا. بعد الحرب العالمية الأولى، اكتسب التحكيم أهمية في عصبة الأمم، ولاحقًا في الأمم المتحدة. وفي السياق العربي والإسلامي، تعود جذوره إلى المجتمعات ما قبل الإسلامية، وقد أقره الإسلام لتحقيق العدالة. واليوم، يُعد التحكيم أداة اختيارية للدول، وقد تعزز بفضل الثورة التكنولوجية، مما أدى إلى ظهور التحكيم الإلكتروني الذي يُحسّن كفاءة التجارة الدولية.[3]

أنواع التحكيم وخصائصه

أنواع التحكيم: يمكن للأطراف اختيار التحكيم المخصص أو المؤسسي؛ ويمكن اختيار التحكيم الوطني أو الدولي بناءً على طبيعة العلاقة التعاقدية؛ ويمكن اختيار التحكيم المؤقت أو الدائم بناءً على مدته؛ ويمكن اختيار التحكيم الاختياري أو الإلزامي بناءً على رغبة الأطراف؛ ويمكن اختيار التحكيم القانوني أو التحكيم بالتوفيق بناءً على القانون الواجب التطبيق.

التحكيم الإلزامي والاختياري

بما أن بعض القوانين تشترط التحكيم، فإننا نصنفه إلى إلزامي واختياري تشترط بعض الدول على الشركات والمؤسسات المملوكة للدولة اللجوء إلى التحكيم لتسوية النزاعات لذا، فإن اشتراط إخضاع العلاقة للتحكيم هو ما يميز التحكيم الاختياري عن التحكيم الإلزامي.

التحكيم القانوني والتحكيم بالصلح

يتضمن التحكيم القانوني وجود محكّم يلتزم بالقوانين الموضوعية والإجرائية ذات الصلة عند الفصل في النزاعات. في المقابل، يُعدّ التوفيق اتفاقًا طوعيًا يتوصل فيه الطرفان إلى حلول وسطية لحلّ النزاعات أو منعها، معتمدين فقط على رغبتهم المتبادلة طوال العملية، بدلاً من أن ينتهي بقرار من المحكّم.[4]

أما التحكيم بالصلح فيبدأ باتفاق بين الطرفين وينتهي بحكم قضائي يصدره المُحكِّم وليس الطرفين.

التحكيم المخصص والتحكيم المؤسسي

في نظام التحكيم المؤسسي يستشير الأطراف قواعد وإجراءات مركز أو مؤسسة أو منظمة تحكيمية. وتشرف هذه الجهة على إجراءات التحكيم من بدايتها وحتى صدور الحكم النهائي ولأن هذا النوع من التحكيم يُجرى بطريقة محددة ومنظمة وفقًا لقواعد منظمة التحكيم التي تنظر في القضية، يُعرف أيضًا بالتحكيم الرسمي أو الإجرائي وفي المقابل لا يتقيد التحكيم المخصص ببروتوكولات محددة.

التحكيم على الصعيدين الوطني والدولي

عندما ينطوي التحكيم على علاقات وطنية داخلية بجميع عناصره الأساسية الموضوع والأطراف وسبب الدعوى ويُعتبر تحكيمًا محليًا

أما التحكيم الدولي فيحدث عندما يكون أحد عناصره كموضوع النزاع أو مكان التحكيم أو جنسية الأطراف مرتبطًا بدولة أجنبية.

---

[1] النساء:65
[2] ولد المختار. 2011 م .التحكيم الدولي في القانون الموريتاني. مرجع سابق. ص 8.
[3] راضي، علي رحيم. (2018). التحكيم الدولي: نشأته، مزاياه، تطبيقاته. مرجع سابق. ص ص 17 – 18.
[4] المطيري، ريم. (2025). ماهية التحكيم: أنواعه والطبيعة القانونية للتحكيم. مجلة JAJSP، الإصدار الثامن، العدد (86)، 2. ص 751.

Copyright Author (s) 2026. Distributed under Creative Commons CC BY 4.0
Received: 11-09-2026 - **Accepted**: 10-11-2026 - **Published**: 18-11-2026

Alq J Sci. 2026;2(11):1081-1099
https://doi.org/10.69667/ajs.261108
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

وفقًا للمادة 3 من قانون التحكيم السعودي يُعتبر التحكيم دوليًا إذا كان موضوعه نزاعًا يتعلق بالتجارة الدولية.

ويُعدّ التمييز بين التحكيم الوطني والدولي أمرًا بالغ الأهمية لعدة أسباب.

على الرغم من أن التحكيم الدولي يخضع لمزيج من القواعد القانونية الوطنية والدولية المنصوص عليها في معاهدات التحكيم الدولية فإن التحكيم الوطني يخضع للقوانين الوطنية الموضوعية والإجرائية.

وفي حين أن مفهوم اســـتقلالية الأطراف في التحكيم الدولي أوســـع نطاقًا منه في التحكيم الوطني إلا أنه لا يجوز مخالفة الأحكام الإلزامية في التحكيم الوطني[1].

التحكيم الدائم والمؤقت

يشير التحكيم المؤقت إلى الفترة الزمنية المحدودة التي يمكن للأطراف خلالها اللجوء إلى التحكيم، وبعد انقضائها يصبح اتفاق التحكيم باطلاً. ويكون باطلاً إذا انقضت مدته، ويبقى كذلك إذا لم يُستخدم خلال خمس سنوات، مما يؤدي إلى إنهائه تلقائيًا دون الحاجة إلى حكم قضائي. وتنص المادة 50 من قانون التحكيم الســـعودي على أن اتفاق التحكيم باطل إذا كان معدومًا، أو قابلاً للإبطال، أو منتهيًا، أو غير صـــحيح. في المقابل، يبقى التحكيم الدائم ساريًا طالما استمرت العلاقة القانونية بين الطرفين، ولا ينتهي إلا بانتهاء تلك العلاقة، بغض النظر عن الوفاء بالالتزامات.[2]

خصائص التحكيم الدولي

يُعدّ التحكيم ذا أهمية بالغة في المجالين القانوني والدولي لما يتميز به من خصـائص عديدة تُفرّقه عن غيره من أسـاليب تسـوية المنازعات. ويمكن تلخيص هذه الخصائص فيما يلي:

1) **سهولة الإجراءات**

تتســـم إجراءات التحكيم بالوضـــوح والمرونة ولتجنب التعقيدات الإجرائية التي تُلازم التقاضـــي التقليدي، يُتاح لأطراف النزاع حرية اختيار هذه الأساليب بما يُناسب مصالحهم وطبيعة نزاعهم.

2) **سرعة الفصل**

مقارنةً بالتقاضي الذي قد تستغرق إجراءاته وقتاً طويلاً، يُعدّ التحكيم وسيلة أسرع لتسوية النزاعات. ولذلك، يُعتبر التحكيم خياراً أفضل للنزاعات التي تتطلب حلاً سريعاً.

3) **حق الاختيار**

يحق لأطراف التحكيم اختيار القواعد الإجرائية والموضوعية. ويمكنهم الخضوع لأنظمة مركز تحكيم مُحدد أو الاتفاق على الإجراءات التي ستتبعها هيئة التحكيم.

4) **الحفاظ على العلاقات والتوافق**

يقوم التحكيم، بفضل اتفاق الأطراف، على مبدأ الرضا المتبادل. وبإدراجه في العقود كوسيلة لتسوية النزاعات بموافقة الأطراف الكاملة، يُسهم أيضًا في الحفاظ على العلاقات بين الأطراف المتنازعة، لا سيما أنه غالبًا ما يُتفق عليه قبل نشوء المشكلة.

5) **اختيار هيئة التحكيم**

إن القدرة على اختيار محكمين ذوي خبرة وكفاءة عالية، قادرين على فهم طبيعة النزاع وأبعاده، غالبًا دون الحاجة إلى اسـتشـارة خبراء إضـافيين، هي ما يُميز التحكيم.

6) **الخصوصية**

[1] المطيري، ريم. (2025). ماهية التحكيم: أنواعه والطبيعة القانونية للتحكيم. مرجع سابق. 2. ص. ص 751 – 752.
[2] المطيري، ريم. (2025). ماهية التحكيم: أنواعه والطبيعة القانونية للتحكيم. مرجع سابق. ص 751.

Copyright Author (s) 2026. Distributed under Creative Commons CC BY 4.0
Received: 11-09-2026 - Accepted: 10-11-2026 - Published: 18-11-2026

Alq J Sci. 2026;2(11):1081-1099
https://doi.org/10.69667/ajs.261108
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

تضمن سرية إجراءات التحكيم حماية خصوصية الأطراف وسمعتهم، خاصة في شراكات الأعمال والاستثمار.

7) دعم القضاء

يُعتبر التحكيم وسيلة لدعم القضاء، لأنه يُخفف العبء عن المحاكم ويُقلل عدد القضايا المعروضة أمامها.

8) الدور الوقائي للتحكيم

يؤدي التحكيم، من خلال توفيره طريقة محددة مسبقاً لتسوية النزاعات، دوراً وقائياً هاماً في منع نشوب الخلافات خلال مراحل التفاوض وإعداد العقود.

9) تعزيز مبدأ إرادة الأطراف

بما أن الأطراف تستخدم التحكيم كأداة وفقاً لإرادتها الحرة، ولها رأي في قواعده وإجراءاته، فإن التحكيم يزيد من أهمية إرادة الأطراف.[1]

يُعدّ التحكيم الدولي أكثر من مجرد وسيلة قانونية لحل النزاعات، إذ يشكل أداة سياسية ودبلوماسية ذات طابع استباقي في إدارة العلاقات الدولية. فسرعته ووضوح إجراءاته يسهمان في احتواء التوترات قبل تصاعدها، كما يعزز الثقة المتبادلة بفضل طابعه التوافقي ومرونته، مما ينسجم مع مفهوم الدبلوماسية الوقائية القائمة على منع النزاع قبل وقوعه. وتوفر السرية وحرية اختيار المحكمين للدول مخرجًا يحفظ كرامتها ويجنبها الضغوط السياسية والإعلامية. لذلك يمكن النظر إلى التحكيم الدولي كقناة وصل بين القانون والدبلوماسية، وأداة سلمية فعالة لدعم الاستقرار وتعزيز السلام العالمي.[2]

طبيعة النزاعات الدولية التي يمكن تسويتها بالتحكيم

تصنف الدراسات الدولية النزاعات الدولية إلى قانونية وسياسية، مما يؤثر على إمكانية حلها سلمياً عبر التحكيم. تشمل النزاعات القانونية قضايا قابلة للحل بموجب القانون الدولي، مثل مطالبات التعويض وانتهاكات المعاهدات، وتتيح حلاً قضائياً دون تداعيات سياسية. ويُعد التحكيم الدولي آلية وقائية، تُمكّن من حل النزاعات في الوقت المناسب قبل تصعيدها. أما النزاعات السياسية، فتتأثر بعوامل دبلوماسية واستراتيجية، مما يستلزم نهجاً مختلفاً يوازن بين الأبعاد القانونية والسياسية. وتُعرَّف النزاعات القانونية بمدى توافقها مع القانون الدولي، بينما ترتكز النزاعات السياسية على مصالح استراتيجية أوسع. وقد سهّلت اتفاقيتا لاهاي لعامي 1899 و1907 اللجوء إلى التحكيم في النزاعات القانونية، مؤكدتين على إمكانات التحكيم كأداة لحل النزاعات وكإجراء وقائي ضد الأزمات السياسية.[3]

و يُعدّ السعي الدؤوب وراء هذه المطالبات أحد العناصر الأساسية لاستمرار النزاع وينتهي النزاع أو يُسوّى وديًا إذا تنازل أحد الأطراف عن حقوقه أو توقف عن المطالبة بها ويجب أن يكون النزاع ذا طابع دولي واسع، أي أن يتضمن مسألةً مشمولةً بالقانون الدولي أو أن يكون له تأثير على العلاقات الدولية للأطراف ولا تشمل القضايا الدولية التي يمكن حلّها عبر آليات القانون الدولي النزاعات المحلية أو الخاصة الخاضعة للقوانين الوطنية وفي سياق الدبلوماسية الوقائية من الأهمية بمكان دراسة طبيعة النزاعات الدولية الخاضعة للتحكيم، لأن أفضل مسار للعمل يعتمد على مدى دولية القضية وفي هذه الحالة يُظهر التحكيم الدولي جدواه كأداة فعّالة لاحتواء النزاعات في مراحلها المبكرة ومنع تصعيدها إلى حروب مسلحة أو أزمات سياسية، وبالتالي تعزيز السلام والاستقرار في العلاقات الدولية.[4]

التمييز بين النزاعات السياسية والقانونية

تصنف الدراسات الدولية النزاعات الدولية إلى قانونية وسياسية، مما يؤثر على إمكانية حلها سلمياً عبر التحكيم. تشمل النزاعات القانونية قضايا قابلة للحل بموجب القانون الدولي، مثل مطالبات التعويض وانتهاكات المعاهدات، وتتيح حلاً قضائياً دون تداعيات سياسية. ويُعد التحكيم الدولي آلية

[1] عمر و عيسى الفقي، 2014، ، المشار اليه في كتاب خضراوي عقبة قوانين التحكيم في الدول العربية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية ، ص 36.
[2] عمر و عيسى الفقي، 2014، ، المشار اليه في كتاب خضراوي عقبة قوانين التحكيم في الدول العربية، مرجع سابق. ص 36.
[3] واصل, & سامى جاد عبد الرحمن. (2022). دور التحكيم فى تسوية المنازعات الدولية. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف-دقهلية, 25(3), ص ص 2729 – 2730.
[4] واصل, & سامى جاد عبد الرحمن. (2022). دور التحكيم فى تسوية المنازعات الدولية. مجلة كلية الشريعة والقانون. مرجع سابق, ص 2731.

Copyright Author (s) 2026. Distributed under Creative Commons CC BY 4.0
Received: 11-09-2026 - Accepted: 10-11-2026 - Published: 18-11-2026

Alq J Sci. 2026;2(11):1081-1099
https://doi.org/10.69667/ajs.261108
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

وقائية، تُمكّن من حل النزاعات في الوقت المناسب قبل تصعيدها. أما النزاعات السياسية، فتتأثر بعوامل دبلوماسية واستراتيجية، مما يستلزم نهجاً مختلفاً يوازن بين الأبعاد القانونية والسياسية وتُعرَّف النزاعات القانونية بمدى توافقها مع القانون الدولي، بينما ترتكز النزاعات السياسية على مصالح استراتيجية أوسع. وقد سهّلت اتفاقيتا لاهاي لعامي 1899 و1907 اللجوء إلى التحكيم في النزاعات القانونية، مؤكدتين على إمكانات التحكيم كأداة لحل النزاعات وكإجراء وقائي ضد الأزمات السياسية.[1]

ثانيًا: مفهوم الدبلوماسية الوقائية

أثرت مصالح الدول الرئيسية ورهاناتها الاستراتيجية والسياسية على إدارة الأزمات الدولية خلال الحرب الباردة وكان عجز المنظمة الدولية عن التعامل مع العديد من انتهاكات السلم والأمن العالميين دليلاً على ذلك ومع ذلك، وضعت المنظمة الدولية استراتيجية جديدة للحد من النزاعات الدولية مع انتهاء الحرب الباردة وظهور ما يُسمى بالنظام العالمي الجديد مما أحدث تغييراً جذرياً في طبيعة النزاعات التي تُهدد الاستقرار العالمي وقد تحقق ذلك من خلال وضع أنظمة لاستباق النزاعات والمواقف المتوترة والتحرك السريع لتهدئتها، وهي استراتيجية تُعرف بالدبلوماسية الوقائية.

تُعرَّف الدبلوماسية الوقائية بأنها اتخاذ تدابير استباقية لمنع اندلاع الأزمة وتُعد هذه الاستراتيجية حلاً وسطاً بين سياسة الانعزالية التي لا تُميز بين المواقف وسياسة التدخل التي يصعب تحقيق أهدافها.

ولا يحظى مصطلح "الدبلوماسية الوقائية" بقبول واسع بين الخبراء إذ يُفسَّر أحيانًا كحل وسط بين الانعزالية وعدم التدخل والتدخل العسكري الواسع. بعضهم يرى أنها جهود قيادية لاحتواء الأزمات قبل تصاعدها إلى صراع، بينما يربطها آخرون بالدبلوماسية غير الرسمية أو مسار ثاني عبر التواصل المغلق بين أطراف النزاع. وهناك من يقتصر تعريفها على أساليب التفاوض غير العنيفة أو استخدام القوة كتكتيك دبلوماسي. بشكل عام، تُعنى الدبلوماسية الوقائية بالنزاعات العسكرية، وأحيانًا بالنزاعات التي تبدأ بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مثل الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي والكوارث الإنسانية كالتهجير الجماعي.[2]

وتُعد الدبلوماسية الوقائية تساعد على معالجة قضايا كالفقر والاكتظاظ السكاني والأمية التي قد تؤدي إلى العنف لهذا السبب الأخير، ولا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة، استخدمت القوى الكبرى الدبلوماسية الوقائية كشعار للتدخل في النزاعات وحل هذه القضايا ويمكن إدراج كل ما تقوم به الدول المعاصرة في تفاعلاتها الدولية، بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية والتجارة والتبادلات العلمية والثقافية والسياحية، فضلاً عن القضايا الأخرى التي قد تؤثر على فرص بناء السلام ومنع النزاعات على المدى البعيد، ضمن الدبلوماسية الوقائية كما يمكن إدراج مجموعة متنوعة من المبادرات المحلية التي تديرها الدولة ضمن هذا المصطلح الواسع مع ذلك فإن فكرة الدبلوماسية الوقائية تفقد معناها عند ربطها بجوانب واسعة من الشؤون الداخلية والخارجية ونحتاج إلى مصطلح أكثر تحديدًا وأقل تبسيطًا يُجسّد جوهر العمل الوقائي، إذ أن التعريف الشامل لا قيمة له.

يُفضي تعريف الدبلوماسية الوقائية إلى وضع دليل سياساتي لتجنب النزاعات استباقيًا وتقييم للتطلعات والمعوقات التي تُعيق فعاليتها ومن المهم أيضًا تحديد جوهر هذا المفهوم وتمييزه عن أنواع السياسة الخارجية والدبلوماسية والتدخل في النزاعات الأخرى. إضافةً إلى ذلك، ينبغي أن يكون التعريف واضحًا بما يكفي ليكون عمليًا، وعامًا وقابلًا للتكيف بما يكفي ليناسب مختلف الظروف كما ينبغي أن يُبيّن بوضوح متى يكون من المناسب اتخاذ إجراء وقائي أثناء الأزمات، ومن المسؤول عن ذلك، وكيف يستخدم الأدوات والاستراتيجيات المحددة، وما هي القضايا التي يهدف الإجراء الوقائي إلى معالجتها.[3]

[1] واصل, & سامى جاد عبد الرحمن. (2022). دور التحكيم فى تسوية المنازعات الدولية. مجلة كلية الشريعة والقانون. مرجع سابق, ص ص 2732 – 2733.
[2] عبد الفتاح الريس, & نجاح. (2014). الدبلوماسية الوقائية: المفاهيم والتطبيقات. المجلة المصرية للقانون الدولى, 70(70), ص 5 – 6.
[3] عبد الفتاح الريس, & نجاح. (2014). الدبلوماسية الوقائية: المفاهيم والتطبيقات. المجلة المصرية للقانون الدولى, 70(70), ص ص 6 – 7.

Copyright Author (s) 2026. Distributed under Creative Commons CC BY 4.0
Received: 11-09-2026 - **Accepted:** 10-11-2026 - **Published:** 18-11-2026

Alq J Sci. 2026;2(11):1081-1099
https://doi.org/10.69667/ajs.261108
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

الإطار التاريخي للدبلوماسية الوقائية

استُخدم مصطلح "الدبلوماسية الوقائية" في الشؤون الدولية لأول مرة من قِبل الأمين العام السابق للأمم المتحدة، داغ همرشولد (1953-1961). وقد طُبّق هذا المصطلح عمليًا لأول مرة عندما تدخلت الأمم المتحدة في الأزمات الدولية باستخدام تدابير عسكرية دولية محدودة، وتحديدًا قوات حفظ السلام، خلال أزمة السويس عام 1956.

استخدم همرشولد مصطلح "الدبلوماسية الوقائية" للإشارة إلى جميع مبادرات الأمم المتحدة في النزاعات والصراعات الإقليمية التي قد تتطور إلى صراعات أوسع بين القوتين العظميين.

كان يُنظر إلى الحروب الإقليمية المحدودة على أنها قد تؤدي إلى حرب عالمية ثالثة، مما دفع داغ همرشولد إلى الدعوة لدور الأمم المتحدة في الدبلوماسية الوقائية، التي تشمل مجلس الأمن والأمين العام ووفود الأمم المتحدة باستخدام أدوات مثل المساعدات الاقتصادية وحفظ السلام لمنع تصعيد النزاعات، وقد برز هذا النهج بشكل خاص خلال الحرب الباردة، وتجلى في أزمات مثل السويس ولبنان والكونغو، وفي أعقاب الحرب الباردة، أعلن الرئيس جورج بوش الأب "نظامًا عالميًا جديدًا" عام 1992، مؤكدًا على القانون وحقوق الإنسان، إلا أن الحروب الأهلية تصاعدت بسبب انهيار الحكومات متعددة الأعراق، مما يناقض السلام والاستقرار المنشودين.[1]

أهداف الدبلوماسية الوقائية

تتألف الدبلوماسية الوقائية من مجموعة من الأهداف المترابطة التي تعمل جميعها معًا لإرساء السلام والحفاظ عليه والحد من الأزمات الدولية، وذلك وفقًا لدراسة أجندة السلام. وفيما يلي بعض أبرز هذه الأهداف:

- الكشف المبكر عن النزاعات وبذل الجهود للحد من المخاطر قبل تفاقمها.
- التدخل المبكر والمشاركة في عملية السلام لحل المشكلات التي تُسبب النزاعات.
- تعزيز التعاون الدولي وتقديم المساعدات الإنسانية من أجل تعزيز السلام والاستقرار.
- تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات واتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء النزاع ومنع نشوب نزاعات جديدة.

عناصر الدبلوماسية الوقائية

تستند الدبلوماسية الوقائية بهدف منع الأزمات الدولية أو احتوائها في مراحلها المبكرة وبالتالي تعزيز السلام والاستقرار إلى عدد من المكونات والممارسات كما أنه واجب الأمم المتحدة يبدأ قبل وقوع الأزمة ويشمل الوقاية والاحتواء وحل النزاعات، مع الحرص على أن يكون الحل مستدامًا لا مجرد حل مؤقت وفيما يلي المكونات الرئيسية للدبلوماسية الوقائية:

- **بناء الثقة:** يتضمن ذلك تبادل المعلومات بين الأطراف ووضع آليات لمراقبة الاتفاقيات الدولية ودعم دور المنظمات الإقليمية وهذا يُهيئ بيئة مواتية لحل النزاعات وديًا ويساعد في إرساء إطار للتحكيم الدولي كإجراء وقائي.
- **تقصي الحقائق:** يتضمن ذلك تحديد وجهات نظر الأطراف المتنازعة بدقة قبل تفاقم النزاع وهذا يساعد في تحديد نقاط الخلاف السياسية والقانونية، واختيار إجراءات حل النزاعات المناسبة، كالتحكيم الدولي.
- **تقصي الحقائق:** يتضمن ذلك تحديد وجهات نظر الأطراف المتنازعة بدقة قبل تفاقم النزاع وهذا يساعد في تحديد نقاط الخلاف السياسية والقانونية، واختيار إجراءات حل النزاعات المناسبة كالتحكيم الدولي.

[1] عبد الفتاح الريس, & نجاح. (2014). الدبلوماسية الوقائية: المفاهيم والتطبيقات. المجلة المصرية للقانون الدولي,مرجع سابق. ص ص 7 – 8.

Copyright Author (s) 2026. Distributed under Creative Commons CC BY 4.0
Received: 11-09-2026 - **Accepted:** 10-11-2026 - **Published:** 18-11-2026

Alq J Sci. 2026;2(11):1081-1099
https://doi.org/10.69667/ajs.261108
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

- **الإنذار المبكر:** وهذا يستلزم مراقبة العلامات التي تشير إلى احتمال اندلاع نزاع دولي، ووضع تدابير وقائية، مثل تحديد ما إذا كان استخدام التحكيم الدولي لتسوية النزاعات قبل أن تتحول إلى حرب مفتوحة أمراً ممكناً.[1]

ثالثًا: التحكيم الدولي كأداة لإدارة النزاعات الدولية

يُعدّ التحكيم الدولي آليةً بالغة الأهمية لحلّ النزاعات الدولية سلمياً، ما يُجنّبنا التدخلات العسكرية ويُحافظ على استقرار العلاقات الدولية. فهو يُحفّز الحوار البنّاء، ويُعزّز الدبلوماسية الوقائية، ويُتيح حلّ النزاعات في مراحلها المبكرة من خلال بناء الثقة بين الأطراف المعنية. ويهدف فريق الدبلوماسية الوقائية إلى إدارة النزاعات بطرق غير عنيفة، ويُشدّد على التعاون لوضع استراتيجيات لمنع التصعيد، ومن الأمثلة الناجحة على ذلك جهود السلام في الصومال والمصالحة في نيجيريا، والتي تُبرز أهمية إشراك أصحاب المصلحة المحليين والدعم الدولي في التوصل إلى اتفاقيات. وبشكل عام، لا يُعزّز هذا النهج السلام فحسب، بل يُحسّن أيضاً الاستقرار الإقليمي والعالمي.[2]

كما شهدت أفريقيا انخفاضًا ملحوظًا في عدد النزاعات والخلافات مقارنةً بالفترات السابقة. فقد اقتصرت الحروب والنزاعات المسلحة في أفريقيا على خمس حروب ونزاعات فقط منذ فبراير 2008، مقابل ثمانية عشر حربًا ونزاعًا في عامي 2000 و2002 وفي مختلف أنحاء القارة ويُظهر الانخفاض الكبير في الحروب والنزاعات المسلحة مدى وكثافة المشاركة الأفريقية والعالمية في إدارة النزاعات، والدبلوماسية الوقائية، والحفاظ على السلام والأمن العالميين.[3]

يؤكد الباحثون على ضرورة دمج التقاليد الإقليمية في حل النزاعات في أفريقيا، القارة التي تعاني من اضطرابات متكررة. فالمبادرات الحالية، المتجذرة في الفلسفة الغربية، غالباً ما تتجاهل المثل الأفريقية الأساسية لتحقيق سلام دائم. ويتطلب الإدارة الفعالة للنزاعات فهم السياقات الثقافية وإحياء ممارسات حل النزاعات الأفريقية التقليدية، بما في ذلك الاستفادة من حكمة كبار السن. إضافة إلى ذلك، تُعقّد التأثيرات الخارجية ديناميات النزاعات، مما يستلزم اتباع نهج تعاوني يشمل الآليات المقترحة من جامعة الدول العربية لمعالجة النزاعات وحلها بفعالية:

- وضع نظام لإدارة النزاعات ومنعها وحلها تحت إشراف مجلس الجامعة، ضمن حدود واجبه في تسوية النزاعات وديًا.
- تسعى هذه الآلية إلى منع النزاعات بين الدول العربية، وفي حال نشوبها، إلى السيطرة عليها، والحد من آثارها، وإيجاد حلول لها، والتعاون، عند الحاجة، مع المؤسسات الإقليمية والدولية.
- تحترم هذه الآلية مبادئ سيادة كل دولة عضو وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتسوية السلمية للنزاعات، كما هو منصوص عليه في ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة التعاون الدفاعي والاقتصادي المشترك بين الدول الأعضاء في الجامعة. يمكن للدبلوماسية الوقائية استخدام سياسات وأساليب لمنع النزاعات وتخفيف حدتها، ومنها:

الأساليب العسكرية: فرض قيود على استخدام القوة والسيطرة على التسلح؛ اتفاقيات عدم الاعتداء وتدابير تعزيز الثقة؛ وقوات حفظ السلام الوقائية وللردع والحصار، إنشاء مناطق آمنة منزوعة السلاح ومحاصرة، وقوات دفاعية إمكانية استخدام القوة المسلحة بما في ذلك ضمانات الأمن، وتدابير الردع، والحفاظ على توازن القوى الإقليمي والمحلي[4].

الأساليب غير العسكرية:

إجراءات دبلوماسية قسرية دون استخدام القوة، مثل إنشاء محاكم جرائم الحرب، والعقوبات الاقتصادية، والعقوبات المعنوية، أو العقوبات الدبلوماسية (رفض إقامة علاقات دبلوماسية أو عدم الاعتراف بدولة).

---

[1] ا. م. د عبد الأمير عبد الحسن ابراهيم. (2019). الدبلوماسية الوقائية وسيلة استشعار خطر نشوء المنازعات الدولية وأداة في تسويتها. College of Law and Political Science, (3). ص ص 357 – 358.

[2] الربيعي، عقيل حمدان عباس، 2024. العلاقة بين الدبلوماسية الوقائية وإدارة النزاعات. بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ص ص 8 – 9.

[3] الربيعي، عقيل حمدان عباس، 2024. العلاقة بين الدبلوماسية الوقائية وإدارة النزاعات. مرجع سابق. ص 9.

[4] الربيعي، عقيل حمدان عباس، 2024. العلاقة بين الدبلوماسية الوقائية وإدارة النزاعات. مرجع سابق. ص 10.

Copyright Author (s) 2026. Distributed under Creative Commons CC BY 4.0
Received: 11-09-2026 - **Accepted:** 10-11-2026 - **Published:** 18-11-2026

Alq J Sci. 2026;2(11):1081-1099
https://doi.org/10.69667/ajs.261108
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

تُعتبر الدبلوماسية غير الرسمية أدوات فعّالة لحل النزاعات دون اللجوء إلى القوة، وتشمل الوساطة من طرف ثالث، والمساعدة الاقتصادية، والحوافز، والتدابير القضائية، وآليات التسوية، فضلاً عن السياسات التنموية لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للدول المعرضة للنزاعات وتتميّز الاستراتيجية الوقائية للولايات المتحدة بهذا النهج عن القوى الأخرى، بينما تلعب المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني دورًا محوريًا في تعزيز القدرة المحلية على حل النزاعات سلمياً، من خلال تنسيق الجهود على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. كما تُعزز مشاركة المجموعات المختلفة في المجتمع المدني التماسك الاجتماعي والشعور بالمسؤولية المشتركة، وتعمل الشبكات الإقليمية والدولية، مثل الشراكة العالمية لمنع النزاعات المسلحة التي أطلقها المركز الأوروبي لمنع النزاعات عام 2002، على وضع أجندة وقائية عالمية تهدف إلى بناء السلام ومنع النزاعات المسلحة.[1]

رابعًا: رؤى المنظمات الدولية والإقليمية حول الدبلوماسية الوقائية

تتعدد وجهات النظر حول مفهوم الدبلوماسية الوقائية إلا أن رؤية الأمم المتحدة تُشكل مرجعًا أساسيًا تستند إليه المنظمات الدولية الأخرى في تعديل أفكارها.

1) رؤية الأمم المتحدة

في يونيو/حزيران 1992، أوضح تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، "أجندة السلام"، مفهوم الأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية، مستلهماً مبادئ الأمين العام السابق داغ همرشولد. وهدف التقرير إلى معالجة السياقات الدولية المتغيرة بشكل إصلاحي من خلال تحسين القدرة على منع العنف عبر التدخلات في الوقت المناسب. وتربط الأجندة الدبلوماسية الوقائية بمفاهيم ذات صلة، مثل بناء السلام وحفظ السلام وصنع السلام، والتي تتضمن جميعها عناصر وقائية. وبينما تتطور أسس الدبلوماسية الوقائية، تُظهر هذه العملية اتساقاً ملحوظاً:[2]

- يهدف صنع السلام إلى التقريب بين الجماعات المتباينة سلميًا، مع تعزيز الثقة المتبادلة.
- وتُعدّ العمليات الميدانية التي تشمل قوات متنوعة – عسكرية وشرطية ومدنية – جزءًا من حفظ السلام. ويُسمح بالانتشار الوقائي.
- ولتجنب عودة العنف، يهدف بناء السلام بعد النزاع إلى إنشاء مؤسسات تُرسّخ السلام بعد انتهاء الأعمال العدائية. وهو في جوهره مرحلة من مراحل الوقاية الهيكلية.
- ويتجسد جوهر الوقاية، التي لا تقتصر على فترة نزاع معينة بل تشمل أي إجراء ذي هدف وقائي، في جميع الأنشطة.
- ويعكس تقرير الأمين العام، "الدبلوماسية الوقائية: تحقيق النتائج"، الصادر في أغسطس/آب 2011، والذي يسرد الجهات المنفذة للدبلوماسية الوقائية، هدف الأمم المتحدة أيضًا. ويُسلّط الضوء على مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام – الجهات المنفذة المعتادة.

2) رؤية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE

مع انتهاء الحرب الباردة، تحوّل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE) إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) في قمة بودابست عام 1994. وتطورت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتصبح هيئة تنفيذية تُعنى بالمشاورات الأمنية والإنذار المبكر في مناطق مثل آسيا الوسطى والقوقاز وجنوب شرق أوروبا. ويؤكد ميثاق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على العمل الوقائي ضد التهديدات والنزاعات من خلال شكلين من الدبلوماسية: التدخل المؤجل، الذي يُقنع الأطراف بعدم استخدام القوة، والتدخل المبكر، الذي يُعزز المصالحة السلمية، وقد تم تسليط الضوء على هذا الدور الوقائي في إعلان قمة هلسنكي عام 1992 وإعلان بودابست عام 1994، حيث دعا كلاهما إلى استراتيجية أمنية شاملة تتناول المخاطر العسكرية والإنسانية.[3].

[1] الربيعي، عقيل حمدان عباس، 2024. العلاقة بين الدبلوماسية الوقائية وإدارة النزاعات. مرجع سابق. ص ص 10 – 11.
[2] حرابي, الخطاب, غزلاني, & وداد. (2022). الدبلوماسية الوقائية في النزاعات الإثنية: دور الأمم المتحدة في نزاع ميانمار المتجدد. ص 517.
[3] حرابي, الخطاب, غزلاني, & وداد. (2022). الدبلوماسية الوقائية في النزاعات الإثنية: دور الأمم المتحدة في نزاع ميانمار المتجدد. ص 518.

Copyright Author (s) 2026. Distributed under Creative Commons CC BY 4.0
Received: 11-09-2026 - **Accepted**: 10-11-2026 - **Published**: 18-11-2026

Alq J Sci. 2026;2(11):1081-1099
https://doi.org/10.69667/ajs.261108
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

الآليات وهي تتألف مما يلي:

- **آلية فيينا بشأن الأنشطة العسكرية غير** التقليدية التي اعتُمدت في نوفمبر 1990 وتسعى إلى التشاور بشأن العمليات العسكرية غير التقليدية التي تقوم بها أي دولة خارج حدودها في أوقات السلم.
- **آلية موسكو بشأن البُعد الإنساني:** تتضمن هذه الآلية سلسلة من الخطوات لحلّ قضايا حقوق الإنسان بسرعة.
- **آلية برلين الطارئة:** تهدف هذه الآلية إلى التشاور والتعاون بشأن القضايا المُلحة كما أنه يُعدّ إرسال بعثات تقصّي الحقائق إحدى أساليبها، وهي تُركّز على مؤشرات الصراع الكامن.

أُنشئت المنظمات التالية للتعامل مع أي نزاعات من هذا القبيل:

- من أبرز مؤسسات المنظمة منتدى الأمن والتعاون، الذي تأسس عام 1992 يستخدم المنتدى مصطلحات أمنية تتوافق مع رؤيته للدبلوماسية الوقائية، ويركّز على المؤشرات العسكرية، ويسعى إلى تعديل أدوات الحدّ من التسلح التقليدي.
- المفوضية السامية لشؤون الأقليات القومية: تجمع هذه المنظمة بيانات عن النزاعات المحتملة، وتقدّم إنذارات مبكرة وحلولاً بشأن التوترات بين الجماعات العرقية والأقليات القومية.
- مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان: يُنظّم هذا المكتب اجتماعات لمناقشة قضايا حقوق الإنسان والجوانب الإنسانية.
- من أجل تمكين القدرة على التكيف مع القضايا الأمنية المتغيرة في المنطقة الأوروبية والمناطق المحيطة بها، تقدم المنظمة رؤية إجرائية للدبلوماسية الوقائية ضمن إطار عمل مفتوح وشراكة مستمرة. [1]

3) رؤية الاتحاد الأفريقي لعام 1993: النزاعات، وإدارتها، وحلها

تتمتع أفريقيا بتاريخ طويل من التدخل الوقائي، وهو ما ينعكس في الاستراتيجيات الإقليمية. وقد قامت منظمة الوحدة الأفريقية بتقنين هذا النهج بعد انتهاء الحرب الباردة من خلال إنشاء "الآلية الوقائية". ونظرًا لكثرة أسباب النزاعات وتنوعها في القارة، أصبحت الإجراءات الوقائية أولوية سياسية قصوى للقادة الأفارقة بمجرد تأسيس الاتحاد الأفريقي عام 2002 وقد عكست الرؤية الواردة في مواثيق الاتحاد هذا التوجه فقد سمحت المادة 4 من القانون التأسيسي بالتدخل، ووضعت لوائح تدعم مبدأ "عدم اللامبالاة"، الذي كان بمثابة الحافز للعمل الوقائي وقد أُتيح إنشاء الهيئة المركزية للآلية الوقائية بموجب المادة5 ، التي سمحت بإنشاء هيئات جديدة ثم تأسس مجلس السلام والأمن الأفريقي خلال اجتماعه الافتتاحي عام 2002.

كما أنه قامت منظومة الوقاية على الاتحاد بين "Hardwareو" "software" وقد شكلت هاتان المنظمتان حجر الزاوية للنظام الوقائي الجديد للاتحاد وتتجلى وجهة نظر الاتحاد بشأن النزاعات وكيفية حلها في بروتوكول مجلس السلم والأمن الذي يقدم صورة شاملة للعمل الوقائي، مع مراعاة أنماط الصراع المتباينة في القارة، حيث تبرز التناقضات العرقية.

ممارسو المهام الوقائية " "Hardware"

يتشارك المجلس والمفوضية معظم مسؤوليات الاتحاد الوقائية. يسعى المجلس إلى استشراف النزاعات والسياسات التي قد تؤدي إلى جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية كما يراقب حالات التطورات الحكومية غير الدستورية وتقع مسؤولية إخطار مجلس الحكماء ومجلس السلم والأمن بالظروف الخطيرة المحتملة على عاتق رئيس المفوضية ومن خلال إنشاء قنوات اتصال بين المجلس والجماعات المتنازعة، يدعم مجلس الحكماء المجلس استراتيجياً في مناطق النزاع للتوصل إلى حلول مقبولة ولتمكين المجلس من تنفيذ عمليات حفظ السلام، يقترح البروتوكول إنشاء قوة أفريقية تضم مكونات عسكرية ومدنية، على أهبة الاستعداد للانتشار الاستباقي عند الضرورة أو بناءً على الطلب.[2]

[1] حرابي, الخطاب, غزلاني, & وداد. (2022). الدبلوماسية الوقائية في النزاعات الإثنية: دور الأمم المتحدة في نزاع ميانمار المتجدد. ص ص 518 – 519.
[2] حرابي, الخطاب, غزلاني, & وداد. (2022). الدبلوماسية الوقائية في النزاعات الإثنية: دور الأمم المتحدة في نزاع ميانمار المتجدد. مرجع سابق.ص 519.

Copyright Author (s) 2026. Distributed under Creative Commons CC BY 4.0
Received: 11-09-2026 - Accepted: 10-11-2026 - Published: 18-11-2026

Alq J Sci. 2026;2(11):1081-1099
https://doi.org/10.69667/ajs.261108
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

البرامج والأنظمة الوقائية " software"

للمساعدة في استباق النزاعات يقترح مجلس السلم والأمن برنامجًا وقائيًا:

يرتكز هذا البرنامج على نظام إنذار مبكر قاري يركز على النزاعات الكامنة ويتكون نظام المخاطر التي تهدد السلام والأمن من: مرفق يُسمى "غرفة العمليات" وهو مسؤول عن جمع البيانات وتقييمها باستخدام مؤشرات الإنذار المبكر ذات الصلة وحدات للمراقبة والرصد ضمن أنظمة إقليمية تجمع البيانات وترتبط بغرفة العمليات ولتحديد أفضل مسار للعمل في أي معركة، يستخدم النظام بيانات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وإنسانية دقيقة كما شكّل الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم (2007) الأساسَ لإطار الاتحاد الوقائي للنزاعات المتعلقة بالانتخابات منذ عام 2002 ويمكن تنفيذ خمس بعثات وقائية بموجب هذا الإطار، وهي: المراقبة، والرصد، والوساطة، والدعم الفني، والإشراف، والتدقيق ويجب أن تُنفَّذ إحدى هذه البعثات في الدولة التي تجري فيها الانتخابات من قِبَل ممثلين عن المفوضية الأفريقية والبرلمان الأفريقي ويتخذ الاتحاد خطواتٍ لاستباق النزاعات ومنعها، ويعمل مع المنظمات دون الإقليمية في القارة لتحسين أدائه.[1]

دراسة حالة

الموقع الجغرافي لدولة ليبيا:

ليبيا هي دولة تقع في شمال أفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط وتعد من أكبر دول القارة الأفريقية من حيث المساحة وتحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق مصر ومن الجنوب السودان وتشاد والنيجر ومن الغرب تونس والجزائر تمتد أراضيها بين خطي عرض 19° و34° شمالا وخطي طول 9° و25° شرقاً مما يمنحها موقعًا استراتيجيًا يربط بين أفريقيا وأوروبا تتنوع تضاريسها بين السواحل البحرية الخصبة في الشمال والصحراء الكبرى الشاسعة في الجنوب، بالإضافة إلى الجبال والهضاب في المناطق الغربية والشرقية، ما يؤثر على المناخ والأنشطة الاقتصادية والسكان.

أولا: نشأة التحكيم الدولي

نشأ التحكيم الدولي كوسيلة سلمية لتسوية النزاعات بين الدول والأطراف الدولية وقد اعتمدت بعض الحضارات القديمة مثل اليونان وروما على التحكيم لحل النزاعات التجارية والسياسية دون اللجوء إلى الحرب ومع تطور العلاقات الدولية والتبادل التجاري بين الدول ظهرت الحاجة إلى وضع قواعد رسمية تحكم التحكيم الدولي ما أسس لنظامه الحديث في القرن التاسع عشر من خلال المعاهدات والاتفاقيات بين الدول الأوروبية، وتطور لاحقًا في القرن العشرين مع إنشاء مؤسسات مثل محكمة التحكيم الدائمة بهيئة لاهاي (PCA) لتوفير إطار قانوني مستقل للفصل في النزاعات.

أما بالنسبة لدولة ليبيا فقد بدأت الاهتمام بالتحكيم الدولي في سياق تسوية النزاعات التجارية والدولية خاصة بعد الانفتاح على الاقتصاد العالمي واستثمار الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز وقد اعتمدت ليبيا على التحكيم الدولي لحل النزاعات المتعلقة بالعقود الدولية مع الشركات الأجنبية بما يضمن حماية حقوقها القانونية وتحقيق العدالة دون اللجوء إلى النزاعات المسلحة أو القضاء التقليدي كما أن التحكيم الدولي ساعد ليبيا على تعزيز الثقة مع شركائها الدوليين وتحقيق استقرار بيئة الأعمال، خصوصًا في العقود المتعلقة بالاستثمارات والطاقة.

واليوم يمثل التحكيم الدولي في ليبيا أداة مهمة لتسوية النزاعات التجارية والدولية بشكل عادل وحيادي، مع إمكانية اختيار محكمين ذوي خبرة وكفاءة، ما يعزز حماية الحقوق القانونية للأطراف ويحفز بيئة استثمارية مستقرة وآمنة.

[1] حرابي, الخطاب, غزلاني, & وداد. (2022). الدبلوماسية الوقائية في النزاعات الإثنية: دور الأمم المتحدة في نزاع ميانمار المتجدد. مرجع سابق.ص ص 519 – 520.

Copyright Author (s) 2026. Distributed under Creative Commons CC BY 4.0
Received: 11-09-2026 - **Accepted**: 10-11-2026 - **Published**: 18-11-2026

Alq J Sci. 2026;2(11):1081-1099
https://doi.org/10.69667/ajs.261108
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

ثانيا: أهمية أداة التحكيم الدولي

تعتبر أداة التحكيم الدولي من أهم الوسائل السلمية والفعالة لتسوية النزاعات بين الدول أو بين الدول والكيانات الدولية، كما تمثل بديلا سريعا ومرنا مقارنة بالقضاء التقليدي وفي سياق دولة ليبيا تلعب هذه الأداة دورا حيويا في حل النزاعات التجارية والاستثمارية بين الدولة والشركات الأجنبية، خاصة في قطاعات النفط والغاز والطاقة، حيث تضمن حماية حقوق الأطراف وتحافظ على استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية كما يتيح التحكيم الدولي في ليبيا اختيار محكمين متخصصين يتمتعون بالكفاءة والخبرة مما يعزز العدالة والحيادية في الفصل بالنزاعات، ويساعد على تخفيف التوترات السياسية والقانونية وبذلك يساهم التحكيم الدولي في تعزيز الثقة بين المستثمرين والدولة وتطوير بيئة استثمارية مستقرة وآمنة وتحقيق تعاون اقتصادي وتجاري متوازن مع الشركاء الدوليين.

ثالثا: أهداف التحكيم الدولي

هدف أداة التحكيم الدولي في سياق دولة ليبيا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تساهم في حماية مصالح الدولة وتعزيز استقرار العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية، وهي كما يلي:

1. تسوية النزاعات السلمية: العمل على حل النزاعات التجارية والدولية بين ليبيا والشركات الأجنبية أو بين الدولة ودول أخرى بطريقة سلمية دون اللجوء إلى النزاعات المسلحة أو القضاء التقليدي.
2. حماية الحقوق القانونية: ضمان حقوق الدولة الليبية والأطراف الأجنبية في العقود والمعاهدات خصوصًا في قطاعات النفط والغاز والطاقة بما يحفظ التزامات الأطراف ويحقق العدالة القانونية.
3. تعزيز الثقة في الاستثمارات: رفع مستوى الثقة بين المستثمرين الدوليين وليبيا من خلال توفير آلية مستقلة وموثوقة للفصل في النزاعات، ما يعزز بيئة استثمارية مستقرة وآمنة.
4. تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية: دعم التعاون الدولي بين ليبيا وشركائها الدوليين عن طريق تسوية النزاعات بسرعة وحيادية، مما يسهم في استمرار المشاريع المشتركة وتحقيق مصالح اقتصادية متبادلة.
5. تحقيق المرونة والسرعة في الفصل: توفير آلية أكثر مرونة وسرعة من القضاء التقليدي تتيح لليبيا والشركات الأجنبية الوصول إلى حلول مناسبة دون تعطيل المشاريع أو أنشطة الأعمال.

خاتمة الدراسة

في ضوء ما تناولته هذه الدراسة من تحليل لمفهوم التحكيم الدولي والدبلوماسية الوقائية، ودورهما في إدارة النزاعات الدولية وتسويتها بالوسائل السلمية، يتضح أن التعامل مع النزاعات الدولية لم يعد يقتصر على التدخل بعد وقوع الأزمات أو تصاعدها، وإنما أصبح يتطلب تبني آليات استباقية تستهدف معالجة أسباب النزاع والحد من احتمالات تطوره إلى صراعات مسلحة. وفي هذا الإطار، تبرز الدبلوماسية الوقائية باعتبارها إحدى الأدوات المهمة التي تسهم في تعزيز فرص التسوية السلمية، من خلال تفعيل آليات الإنذار المبكر، والوساطة، والحوار، وبناء الثقة بين الأطراف المعنية.

كما أظهرت الدراسة أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية والإقليمية في دعم جهود الدبلوماسية الوقائية، من خلال المبادرات السياسية، وتيسير قنوات الاتصال والتفاوض، وتشجيع الأطراف المتنازعة على اللجوء إلى الوسائل السلمية لتسوية خلافاتها. كذلك تبين أن التحكيم الدولي يمثل إحدى الوسائل القانونية والمؤسسية المهمة لتسوية المنازعات، لما يوفره من إطار منظم للفصل في الخلافات وفقًا للقواعد والمبادئ القانونية المعمول بها، بما يسهم في الحد من فرص التصعيد، خاصة في النزاعات ذات الطبيعة القانونية، ولذلك يمكن القول إن تحقيق الفاعلية في إدارة النزاعات الدولية يتطلب التكامل بين الأدوات الدبلوماسية والآليات القانونية، إلى جانب توافر الإرادة السياسية لدى الأطراف المتنازعة، وتعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمات الدولية

Copyright Author (s) 2026. Distributed under Creative Commons CC BY 4.0
Received: 11-09-2026 - Accepted: 10-11-2026 - Published: 18-11-2026

Alq J Sci. 2026;2(11):1081-1099
https://doi.org/10.69667/ajs.261108
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

والإقليمية. ومن ثم، فإن تبني الدبلوماسية الوقائية وتطوير آليات التحكيم الدولي يمثلان مدخلًا مهمًا لدعم التسوية السلمية للنزاعات، وتعزيز الاستقرار الدولي، وترسيخ مبادئ السلم والأمن الدوليين.

نتائج الدراسة

1) أظهرت الدراســـة أن الدبلوماســـية الوقائية تمثل إحدى الآليات الفعالة في إدارة النزاعات الدولية، نظرًا لدورها في التدخل المبكر ومعالجة الأسباب المؤدية إلى نشوء النزاعات، والحد من احتمالات تصاعدها إلى صراعات مسلحة.
2) توصـلت الدراســة إلى أن فاعلية إدارة النزاعات الدولية ترتبط بمدى القدرة على التعامل مع مســبباتها في مراحلها المبكرة، من خلال تفعيل آليات الإنذار المبكر، والوساطة، والحوار، وإجراءات بناء الثقة، بدلًا من الاقتصار على التدخل بعد اندلا ع النزاع.
3) أكدت الدراسة أهمية الدور الذي تؤديه المنظمات الدولية والإقليمية في تفعيل الدبلوماسية الوقائية، من خلال المبادرات السياسية، وبعثات تقصي الحقائق، وتيسير قنوات التواصل والتفاوض بين الأطراف المتنازعة.
4) بينت الدراسة أن التحكيم الدولي يمثل وسيلة سلمية وقانونية مهمة لتسوية المنازعات الدولية حيث يوفر إطارًا مؤسسيًا للفصل في الخلافات وفقًا للقواعد القانونية، ويسهم في الحد من احتمالات التصعيد، لا سيما في النزاعات التي تقبل طبيعتها التسوية عن طريق التحكيم.
5) أظهرت الدراســـة وجود تكامل وظيفي بين الدبلوماســـية الوقائية والتحكيم الدولي في مجال إدارة النزاعات؛ إذ تســـهم الأولى في منع تفاقم الخلافات وتهيئة الظروف الملائمة للتسوية، بينما يوفر الثاني آلية قانونية منظمة للفصل في المنازعات القابلة للتحكيم.
6) توصـلت الدراسة إلى أن نجاح جهود الدبلوماسية الوقائية يرتبط بتوافر الإرادة السياسية لدى أطراف النزاع، إلى جانب دعم المجتمع الدولي لجهود الوساطة والتسوية السلمية، وتوفير الظروف المناسبة لتنفيذ الاتفاقات والتفاهمات المشتركة.
7) كشفت الدراسة أن ضعف التنسيق بين المنظمات الدولية والإقليمية، وتعارض المصالح السياسية لبعض الأطراف الفاعلة، يمثلان من أبرز التحديات التي قد تحد من فاعلية الدبلوماسية الوقائية وتعرقل تحقيق أهدافها في احتواء النزاعات.
8) خلصت الدراسة إلى أن تعزيز اللجوء إلى الوسائل السلمية، وفي مقدمتها الدبلوماسية الوقائية والتحكيم الدولي، من شأنه الإسهام في تقليل الخسائر السياسية والاقتصادية والإنسانية المترتبة على النزاعات، ودعم الاستقرار والسلم والأمن الدوليين.

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1) ضرورة تعزيز اعتماد الدبلوماسية الوقائية ضمن السياسات والاستراتيجيات الدولية لإدارة النزاعات، باعتبارها مدخلًا استباقيًا لمعالجة الخلافات قبل تحولها إلى أزمات أو صراعات مسلحة.
2) العمل على تطوير وتفعيل آليات الإنذار المبكر داخل المنظمات الدولية والإقليمية، بما يساعد على رصد المؤشرات الأولية للنزاعات وتحليل أسبابها، واتخاذ التدابير المناسبة للتدخل في الوقت الملائم.
3) تعزيز استخدام أدوات الوساطة والتفاوض والحوار السياسي، وتوفير الدعم المؤسسي والفني للمبادرات الدبلوماسية الرامية إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة وتحقيق التسويات السلمية.
4) تشجيع الدول على اللجوء إلى التحكيم الدولي في المنازعات التي تقبل طبيعتها التسوية عن طريقه، مع العمل على تعزيز الثقة في إجراءاته وضمان احترام أحكامه وقراراته وفقًا للقواعد القانونية ذات الصلة.

Copyright Author (s) 2026. Distributed under Creative Commons CC BY 4.0
Received: 11-09-2026 - **Accepted**: 10-11-2026 - **Published**: 18-11-2026

Alq J Sci. 2026;2(11):1081-1099
https://doi.org/10.69667/ajs.261108
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

5) ضرورة تعزيز التنسيق والتكامل بين المنظمات الدولية والإقليمية في مجال الدبلوماسية الوقائية وإدارة النزاعات، من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتنسيق المبادرات، بما يحد من ازدواجية الجهود ويزيد من فاعليتها.

6) الاهتمام بتطوير آليات بناء الثقة بين أطراف النزاعات الدولية، من خلال تبادل المعلومات، والالتزام بالاتفاقات المشتركة، واتخاذ تدابير حسن النية، وتعزيز قنوات الاتصال الدبلوماسي المستمر.

7) العمل على إعداد برامج تدريبية متخصصة للكوادر الدبلوماسية والسياسية والقانونية في مجالات الدبلوماسية الوقائية، والتحكيم الدولي، والتفاوض، وإدارة الأزمات، بما يسهم في رفع كفاءتها في التعامل مع النزاعات الدولية.

8) ضرورة إدماج مبادئ الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للنزاعات ضمن السياسات الخارجية للدول، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي بما يدعم احترام القانون الدولي وتحقيق السلم والأمن الدوليين.

المراجع

1) إسهام عبدالله الإرياني. (2021). الوسائل الدبلوماسية لتسوية المنازعات الدولية دراسة حالة اليمن.Journal of Arts, (18), 564-591 .. ص 501.
2) عبد التواب، أحمد بكري محمد. (2022). الأساس القانوني للتحكيم الدولي. المجلة القانونية: مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية. ص 1876 – 1877.
3) ولد المختار. 2011 م .التحكيم الدولي في القانون الموريتاني.((Doctoral dissertation, Université Mohamed Khider Biskra.) ص ص 6 – 7 .
4) النساء:65
5) راضي، علي رحيم. (2018). التحكيم الدولي: نشأته، مزاياه، تطبيقاته. دمشق، سوريا: دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع. ص ص 16 – 17.
6) المطيري، ريم. (2025). ماهية التحكيم: أنواعه والطبيعة القانونية للتحكيم. مجلةJAJSP ، الإصدار الثامن، العدد (86)، 2. ص 751.
7) عمر و عيسى الفقي، 2014، ، المشار اليه في كتاب خضراوي عقبة قوانين التحكيم في الدول العربية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية ، ص 36.
8) واصل, & سامى جاد عبد الرحمن. (2022). دور التحكيم فى تسـوية المنـازعـات الدولية. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف-دقهلية, 25(3), ص ص 2729 – 2730.
9) عبد الفتاح الريس, & نجاح. (2014). الدبلوماسية الوقائية: المفاهيم والتطبيقات. المجلة المصرية للقانون الدولى, 70(70), ص 5 – 6.
10) ا. م. د عبد الأمير عبد الحسن ابراهيم. (2019). الدبلوماسية الوقائية وسيلة استشعار خطر نشوء المنازعات الدولية وأداة في تسويتها . College of Law and Political Science, (3). ص ص 357 – 358.
11) الربيعي، عقيل حمدان عباس، 2024. العلاقة بين الدبلوماسية الوقائية وإدارة النزاعات. بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ص ص 8 – 9.
12) حرابي, الخطاب, غزلاني, & وداد. (2022). الدبلوماسية الوقائية في النزاعات الإثنية: دور الأمم المتحدة في نزاع ميانمار المتجدد. ص 517.
13) الكثيري, & سعيد مسعود. (2025). مفهوم التحكيم الدولي وطبيعته القانونية. مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية, 8(1), 821-841.
14) حفناوي, & مدلل. (2013). ولم يتم تحديد كآلية كآلية لحفظ السلـم لتوضيح الدوليين (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضر بسكرة).
15) فاطمة الزهرة, & مريني. (2018). التحكيم وإشكالاته القانونية في العلاقات التجارية الدولية. مجلة الفكر القانوني والسياسي, 2(1), 175-189.
16) الزغرتى, رائد جمال سليمان محمد الزغرتى, البغدادى, & أحمد محمد. (1999). التحكيم وفض المنازعات. مجلة بنها للعلوم الإنسانية, 1(2), 223-243.
17) ناصري، س. (2011). المشغلات الجديدة في إدارة الصراع الدولي بعد الحرب الباردة (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضر بسكرة).
18) Blackaby, N., Partasides, C., Redfern, A., & Hunter, M. (2009). An overview of international arbitration. Redfern & Hunter on International Arbitration, p.1.
19) Zyck, S. A., & Muggah, R. (2012). Preventive diplomacy and conflict prevention: Obstacles and opportunities. Stability: International Journal of Security and Development, 1(1), 68-75.

Copyright Author (s) 2026. Distributed under Creative Commons CC BY 4.0
Received: 11-09-2026 - **Accepted:** 10-11-2026 - **Published:** 18-11-2026

Alq J Sci. 2026;2(11):1081-1099
https://doi.org/10.69667/ajs.261108
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

George, A. L. (1999). Strategies for preventive diplomacy and conflict resolution: scholarship for policy- (20
making. Cooperation and Conflict, 34(1), 9-19.
Gowa, J. (1995). Democratic states and international disputes. International Organization, 49(3), 511-522. (21
Kenkel, B. (2018). Diplomatic relations and conflict management: A dynamic analysis. SocArXiv. August, (22
1.
Vardari, D. S. L., & Krasniqi, D. (2016). Arbitration in Economic and Legal Aspects. International Journal (23
of Interdisciplinary Research and Innovations, 4(1).

Copyright *Author (s) 2026. Distributed under Creative Commons CC BY 4.0*
Received: *11-09-2026 -* ***Accepted:*** *10-11-2026 -* ***Published:*** *18-11-2026*